



اسم المقال: الهوية الوطنية العراقية: أزمتا الماضي والحاضر... الأسباب والمعالجات
اسم الكاتب: أ.م.د. حميد فاضل حسن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/239>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 23:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.





الهوية الوطنية العراقية: أزمات الماضي والحاضر.. الاسباب والمعالجات

أ.م.د. حميد فاضل حسن(*)

تشغل قضايا الهوية محور اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين في بنية المجتمعات ومستقبل الدول، وفي كثير من الدراسات التي كتبها هؤلاء كان هناك ميل نحو دراسة الهوية وعلاقتها بحركة الدول تقدماً وتراجعا، فهناك من عزا تقدم دولة ما إلى نجاح نخبها السياسية في صناعة هوية جامعة لحالة التنوع الذي يميز مجتمعها، ويمكن ان تشير الى الولايات المتحدة الامريكية كأنموذج للنجاح في هذا الاطار. وهناك من ارجع تخلف دولة ما الى عجز وفشل نخبها السياسية في بلورة هوية جامعة ومعبرة عن التنوع الموجود في بنيتها المجتمعية، ويمكن ان يكون العراق انموذجاً للفشل في هذا الاطار.

لقد عانت الدولة العراقية الحديثة في جميع الحقب التاريخية التي قطعتها بدءاً من التأسيس في عام 1921 وحتى اليوم من ازمة حادة في هويتها الوطنية، ولم تفلح جميع المحاولات التي قامت بها الحكومات العراقية المتعاقبة على اختلاف انتماءاتها ومسمياتها في الاجابة على سؤال الهوية، وقد ادى ذلك الى ان تلاحق الازمات الدولة العراقية، فما ان تخرج من واحدة حتى تجدد نفسها في اخرى، ربما اصعب واعقد من سابقتها. ولم يكن ذلك الواقع المازوم للدولة العراقية ان يمر دون ان يترك اثاره في المواطن العراقي، الذي غدا بدوره انسانا مازوما محاطا بمجموعة من الهويات الثانوية دون الوطنية أو فوقها، مارست كل واحدة منها عملية شد له محاولة احتضانه، ولأن غياب الهوية الوطنية طال، فقد وجد نفسه مضطراً للارتقاء في أحضان إحدى هذه الهويات التي ما ان ظفرت به حتى اعلنت انتصارها، واستعدت به ومن خلاله لخوض حرب مع الهويات الاخرى، فاصبح العراق والحال هذه

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد



ساحة للصراع بين هويات عدة تقاتلت فيما بينها وتصارعت. مما كان من نتائجه صعود الهويات الثانوية بعناوينها المتعددة والضيقة والنحسار الهوية الوطنية الرئيسة والجامعة.

اولا : ازمة الهوية....البدايات...والاستمرار

عادة ما تقترن ولادة الدولة-اي دولة- بسؤال مركزي يتوجب على أولئك الذين اعدوا ومهدوا وساعدوا على هذه الولادة الاجابة عنه هو: ما هوية هذه الدولة الوليدة؟ وغالبا ما ادى حسم البعض للإجابة- بعد ما تهيأت لهم السبل لذلك- الى النأي ببلداتهم عن الازمات، وقادوها في اخر المطاف الى الثبات والاستقرار، أما أولئك الذين لم تسعفهم الظروف الى بلوغ الحسم في الاجابة، فقد دخلوا مع بلادهم في معترك ازمة خطيرة وهي ازمة الهوية. ويبدو ان مؤسسي الدولة العراقية الحديثة ابتداء من عام 1921م قد واجهوا ازمة هوية حقيقية، فكان عليهم ان يتعاملوا ويواجهوا حقيقة ان العراق حتى مطلع القرن العشرين لم يكن بلدا موحدا وشعبا متجانسا ومجتمعا متكاملا ينضوي تحت هوية وطنية واحدة، وإنما كان تجمعا من أثنيات وقبائل واديان وطوائف ولغات متعددة كالعرب والكرد والتركمان والاشوريين وغيرهم ، وكانت كل مجموعته منهم منغلقة على نفسها وذلك بسبب السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية بدعمها مذهب دون آخر وطائفة دون أخرى، ففي الوقت الذي خضع فيه الحضر الى الشريعة الإسلامية، كان الريفيون يخضعون عامه الى القيم والاعراف والعصبيات القبلية المصبوغة بصبغه دينية ، في حين خضعت فئه الأفندية الى الثقافة التركية ، والى جانب ذلك لم يكن الوعي القومي العروبي ناضجاً كما هو في بلاد الشام مثلاً ولم تشكل القومية مركز استقطاب لمشاعرهم القومية (1) .

لقد كان لهذا الانقسام والتشظي دوره الكبير في الحيلولة دون نجاح الدولة العراقية الحديثة وهي في بدايات تأسيسها في بناء روح المواطنة للشعور بالهوية الواحدة ،وعلى الرغم من هذه الصعوبات الكبيرة حاول مؤسس الدولة العراقية الملك فيصل الاول (1921-1933) تجاوزها من خلال جهود كبيرة بذلها لإعادة تأسيس وتكوين العراق على اسس واحدة ، مركزا لا على ماهو مرغوب فحسب بل على ما يمكن انجازها عمليا في الواقع ، وعلى العموم ،ففي ايامه كان التشديد الرئيس للسياسة الملكية يتركز على المهمة العاجلة وبالغة

الصعوبة لإقامة روابط ثابتة من المشاعر المشتركة والاهداف المشتركة بين عناصر العراق المختلفة(2).

لكن الامور لم تسر على وفق ما يريده, اذ لم تكن النتائج مشجعة, بل محبطة, ولم يتردد الملك فيصل الاول في التعبير عن مشاعر الاحباط التي تعترى نفسه اثر فشل جهوده المضنية تلك التي بذلها على مدار اكثر من عقد من الزمان يقول في مذكرة سرية (اقول وقلبي مלאن اسي, انه في اعتقادي لا يوجد شعب عراقي بعد, بل توجد كتلات بشرية خيالية خالية من اي فكرة وطنية مشعبة بتقاليد وابطال دينية, لا تجمع بينهم جامعة, سماعون للسوء, مبالون للفوضى, مستعدون دائما للانتفاض على اي حكومة كانت, نحن نريد والحال هذه أن نشكل من هذه الكتل شعبا, نغذبه وندربه ونعلمه. ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب ان يعلم ايضا عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل(3)، واكد الملك فيصل الاول هذا الشعور المرير في مذكرة كتبها قبل وفاته بأشهر قليلة, تضمنت الاتي(4)

1. ان البلاد العراقية ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية, وهو الوحدة الفكرية والمالية والدينية, فهي والحالة هذه مبعثرة القوى, منقسمة بعضها على بعض.

2. في العراق افكار ومنازع متباينة جدا تستوجب رد فعل(الشبان المتجددون, بمن فيهم رجال الحكومة, المتعصبون, السنة, الشيعة, الاكراد, الاقليات غير المسلمة, العشائر, الشيوخ, السواد الاعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة او محاكمة)

3. ان العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية, تحكم قسما كرديا أكثريته جاهلة, بينه اشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى انها ليست من عنصرهم, وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا الى الحكومة نفسها, الا ان الاضطهاد لحقهم من جراء الحكم التركي لم يمكّنهم من الاشتراك في الحكم, وفتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين, إضافة الى اقليات مسيحية, وكتل كبيرة غيرها من العشائر, كردية وشيعية وسنية, واذا لم نعالج هذه



العوامل حتى تزول هذه الفوارق, وتتكون الوطنية الصادقة, وتحل محل التعصب المذهبي والديني, فستشتبك كل هذه الاختلافات والمطامع, وتصطدم لتعكر صفو البلاد وسكونها.

وعلى الرغم من عدم اختفاء أو زوال هذه المشاكل, الا ان استمرار نمو الدولة وازدياد قوتها, اضعف فاعليتها, أو بعبارة ادق اجل بروزها لوقت آخر, وايضا كان ذلك نتيجة طبيعية لربط العراق بالعالمين العربي والاسلامي, والتحول الى اقتصاد السوق, وفتح المدارس, وتطور الحرف والصناعات الصغيرة, التي عملت مجتمعة على ولادة قوة اجتماعية جديدة, هي طبقة الموظفين والتجار والمثقفين, كما كان لتزايد واردات النفط أثر كبير في دعم الحكومة وتطور اجهزة الدولة ونمو المدن.(5) وأهمها استقرار الحياة السياسية وترسيخ النظام الديمقراطي.

وعلى وفق هذه المعطيات كانت المؤشرات قوية وواضحة ان العراق في طريقه لترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات القائمة على مبدأ المواطنة الذي يجعل الهوية الوطنية تعلق وتتفوق على سائر الانتماءات والهويات الفرعية الضيقة, بيد ان ذلك لم يقدر له ان يتحقق, إذ اعاقا الانقلابات العسكرية التي شهدها العراق بدءا من العام 1958 وتحكمت بالمشهد العراقي بصورة كلية قرابة نصف قرن. فقد كان من نتائج هذه الانقلابات العسكرية صعود نخب سياسية مؤمنة بالعنف وسيلة لإدارة التنوع المجتمعي, ومشبعة بأيدولوجيات شمولية ذات الروى الواحدة الضيقة. ففي سبيل استمرار وجودها بالسلطة اتجهت هذه الانظمة لا سيما بعد العام 1968 الى دمج العصبية القبلية والاسرية بمؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. فحل مفهوم للولاء للحزب والثورة والقائد محل الولاء للدولة, وكانت الهوية الوطنية هي الضحية(6) وتجلى ذلك بوضوح في حقبة التسعينيات من القرن الفائت, إذ وصلت الازمة في الهوية الوطنية الى مستويات غير مسبقة, تظهرت في:(6)

1. تعرض المجتمع العراقي لتحديات خارجية(حرب 1991) ألحقت الهزيمة به, وفرضت عليه ضرورات إعادة النظر في صلاحية المسلمات العقائدية والسياسية والرموز الثقافية, وما تجسدها هذه المسلمات والرموز على ارض الواقع من طرق حياة وتفكير وأساليب أعم.



2. وترتب على اعلاه دخول المجتمع العراقي برمته أو قطاع كبير ومهم منه في مرحلة فقدان الثقة بطرق الحياة والتفكير والتقاليد السائدة.
3. فشلت الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها حزب البعث وهيمنت على مسار الدولة العراقية لأكثر من ثلاثة عقود في التجاوب مع احتياجات الناس والوفاء بوعودها , واثبتت صواب توقعاتها بالنسبة للذات والآخر.
- لقد دفعت الظروف المعيشية الصعبة التي عاشها الانسان العراقي في تلك الحقبة الى احياء الهويات الفرعية والتخلي عن الهوية الوطنية التي بدت ضائعة غير قادرة على مواجهة تحديات الوجود والاستمرار , فانسحبت مرغمة , فاسحة الطريق امام الهويات الفرعية ان تنهض وتمدد على حسابها.
- ولم يكن زوال حكم البعث في عام 2003 كافيا لإعادة احياء الهوية الجامعة وذلك بفعل عوامل متعددة , خارجية وداخلية, تمثلت في دور دولة الاحتلال (الولايات المتحدة) وحرصها على ضمان مصالحها بعيدا عن الانشغال بمتطلبات الهوية الوطنية الجامعة والذي هو انشغال عراقي خالص. وداخليا اندفعت المكونات العراقية على اختلاف عناصر تسميتها للتعبير عن وجودها بعد عقود طويلة من الاستبعاد, فتحول الشعور الغايب بالهوية المعبرة عنه والذي كان ينمو ويتعاضم مع نمو وتعاضم عنف الدولة الشمولية تجاهه من القاع الى السطح, وعمق من هذا الشعور الجزئي ارتباط التمثيل السياسي بالهويات الفرعية مع اعتماد مبدا الديمقراطية التوافقية , والذي تحول بمرور الايام الى محاصصة بمختلف مسمياتها. واذ اضيف اليه الارهاب وقدرته على التحكم باختيار اهدافه وفق حسابات الهويات الفرعية , مع ضعف الدولة وتواضع امكانياتها في مواجهة هذا الارهاب المنظم والمدعوم دوليا . اندفع الفرد الى هويته الفرعية الذي حاول الاستقواء بها واستقوت هي به, وكانت النتيجة المتوقعة لكل ذلك هو استمرار الهوية العراقية في ازمتها التي بدت صفة ملازمة للدولة العراقية الحديثة منذ ولادتها وحتى الان..

ثانيا : ازمة الهوية العراقية: اسباب الظهور والاستمرار

بقي سؤال الهوية في العراق من الاسئلة الحائرة التي لاتزال تبحث عن اجابة محددة وقاطعة, ذلك ان الاجوبة التي قدمت على مدى قرابة قرن من الزمان اوجدت مشاكل وازمات عوض عن تقديم اجوبة. وكان من نتائج عدم الحسم هذا ان انصرف العديد من الباحثين والمختصين بالمشكل العراقي الى البحث عن الاسباب الكامنة وراء استمرار الهوية الوطنية العراقية مأزومة كل هذه المدة الطويلة. منطلقهم في ذلك ان تشخيص العلل وتحديد ما مدخل مهم لعلاجها, فمعرفة اسباب الازمة في الهوية العراقية سيكون عاملا حاسما في الاجابة عن سؤال الهوية في العراق.

وانطلاقا من هذا الفهم سنحاول البحث هنا عن الاسباب التي رآها بعض الكتاب سببا للازمة في الهوية الوطنية العراقية, وسنعمد الى وضعها في اطارين أو اتجاهين: داخلي وخارجي, دون ان يعني ان من ادرج بالقائلين بالعوامل الداخلية نكرانهم أو استبعادهم للعوامل الخارجية, والحال نفسه للقائلين بالعوامل الخارجية, فلا يعني استبعادهم للعوامل الخارجية. فالأساس هو درجة التفضيل وقوته لدى هذا الباحث أو ذاك.

الاسباب الداخلية

تركزت جل الدراسات في هذا الاتجاه على العوامل المتعلقة بالنظام السياسي واسلوب ادارته لحالة التنوع المتعدد في العراق, كما تناولت الجوانب المتعلقة بالبنى الاجتماعية, والادوار الاقتصادية, من دون ان تغفل الابعاد الثقافية والانساق الفكرية والاطر المعرفية.

لقد كان دور السلطة السياسية وعلى مدار عمر الدولة العراقية الحديثة كبيرا في تصدع الهوية الوطنية العراقية, من خلال انتهاج وتبني الاستبداد والعنف اسلوبا لإدارة التنوع القومي والديني والمذهبي وفي هذا اشار فارس كمال نظمي الى: (ان الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي تعرضت للكثير من التشويه جراء ممارسات السلطة السياسية, وان هذه السلطة لم تنبع من ذوات الافراد بشكل تلقائي, بل تمت من خلال ما مارسته الدولة ونخبها المؤطرة بايدولوجيا اقصائية مارست عمليات الصهر والدمج القسري لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف اطيافه العرقية والدينية والمذهبية. ولذلك فان هشاشة هذه الهوية هو العامل الاساس وراء ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي في العراق)(7)

ان تجاوز الهويات الفرعية واتباع سياسة قسرية في تحقيق الاندماج المجتمعي يقود بحسب وليد سالم محمد: (الى سكون الهويات الفرعية مؤقتا, بيد ان ذلك لا يعني اندماجها في المجتمع ,بل ان استعمال القوه في تشكيل الهوية الوطنية الجامعة يدفع بالهويات الفرعية الى زيادة قوة التمسك بكل حيثياتها وقيمها التاريخية والجغرافية, إذ ان تلك الهويات تمثل ارادات جمعية صغيرة لا يمكن ان تنصهر في بوتقة الهوية الوطنية الا في حالة مستوى عال من الوعي الفردي والجمعي للتنوع, وطبيعة هذا التنوع ورسوخه كمسلمة لا شك فيها)(8)

ويترتب على ذلك بنظره(ان عدم اعتراف النخبة السياسية العراقية الحاكمة بالمواطن اوجد شرخاً في جدار الهوية الوطنية, اذ ان فقدان مبدا المواطنة يعني غياب الاعتراف بالآخر, ومن ثم غياب الاستيعاب المؤسسي للأفراد في هيكل الدولة التنظيمي, وهو مايعني غياب المشاركة , ومن ثم انعدام الاندماج نتيجة فقدان القيم المشتركة التي يقوم عليها الاندماج , وفقدان القيم المشتركة يعني بتعبير اخر انعدام التماثل بين الدولة والمجتمع , ومن ثم عدم قدره الدولة على التغلغل في المجتمع)(9)

وحاول حسين درويش العادلي تلخيص العوامل الداخلية المسببة لازمة الهوية الوطنية العراقية بتحديد ثلاثة مناشأ لها وهي : (10)

المنشأ الايديولوجي: ان المدارس العراقية القومية والماركسية والاسلامية التقليدية مارست عملية شد الدولة لهوياتها العقدية والسياسية الخاصة على حساب انتاج الهوية العراقية الجامعة, والسبب الاساس انما اسست خطاب هوية الدولة الحديثة بمعزل عن قيام وثبوت الدولة الوطنية ومتلازمات صناعة هويتها الجديدة, وقد استندت هذه المدارس الى أسس بنبوية حاملة أو خاطئة أو متعارضة أو متضاربة, تراوحت بين اسس مستورده بعيده عن الاصاله والواقع العراقي (كما في الطروحات السياسية اليسارية), أو أسس تم أدلجتها لتفرض على الواقع العراقي بقوه (كما في الطروحات السياسية القومية), او اسس تفتقر التحديث لمقومات الوعي والواقع المتغير والمتطور(كما في الطروحات السياسية الدينية).

المنشأ النخبوي :

النخب الوطنية في انماطها السياسية والدينية والمجتمعية المالكة والمسيطره على مراكز القرار والفعل والقوة الوطنية, شكلت نخبوية جهوية لم تخرج في الاغلب الا عن اطر الهويات



الفرعية الجهوية الضيقة من قبيل العرق والطائفة والقبيلة والعائلة , ولم تنجح في تأسيس هويته وطنية تجمع بين اصالة التكوين الذاتي لمكونات المجتمع وبين الانصهار في الجماعة السياسية الكلية المشكلة للدولة.

المنشأ التاريخي ونريد: به اتحاد الذاكرة العراقية بين العراق التاريخي والعراق الحديث اتحادا ما هوييا في طبيعة الهوية الطائفية والعرقية والثقافية في اللاوعي العراقي , وذلك عن طرق استدعاء الماضي بثقله وفروضة وانساقه ومحاوله فرضه على الواقع المعاصر, من دون القيام بعمليات اعادة القراءة والتمثيل لهذا التاريخ في تنوعاته وتقنيته وفق فروض الواقع الحديث للعراق ومرتمسات هويته , وكمصداق على ذلك تأتي الصراعات الطائفية (بين ما هو شعبي وسني) والعرقية (بين ما هو عربي وكرد و تركماني) بوصف ذلك أنموذجا لاستدعاء فعل الذاكرة التاريخية في التعاطي مع واقع الهوية الحديثة.

الاسباب الخارجية

يشير مجموعة من الباحثين ان الاسباب الحقيقية لازمة الهوية في العراق تعود الى عوامل خارجية , تمثلت بسياسات الدول التي احتلت العراق , والمتمثلة في بريطانيا في مطلع القرن العشرين والولايات المتحدة الامريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين, ففي شأن بريطانيا يشير حسن العلوي ان (الاحتلال البريطاني اقام دولة طائفية اخذت على عاتقها مهمة الوقوف بقوة ضد الوطنيين. إنَّ السلطة انيطت للأقلية التي كانت اتجاهاها لصالح الارتباط العضوي بالاستراتيجية الغربية وبمصالح البريطانية بوجه خاص, وقد لجئت هذه السلطة الى استخدام نظام صارم من الاستبداد والقمع المستمر ضد الراي الاخر والتعبيرات الحرة)(11)

ويتفق جاريثستانسفيلد مع الراي السابق في تحميل الاحتلال البريطاني مسؤولية ازمة الهوية من خلال (بناء دولة ناءت بأثقال سميتين : السمة الاولى, تتمثل في استمرار الاسلوب العثماني السابق في حكم هذه الرقعة .نعني ان البريطانيين اختاروا استمرار تقليد ان يحكم العراق اقلية عربية سنية. والحق ان اقتران النخب السنية بمؤسسات الدولة دفع الشيعة الى الاحتجاج المستمر . اما السمة الثانية, التي تغفل في الغالب , فهي قرار بريطانيا بالحاق ولاية الموصل ذات الاغلبية الكردية بولايتي بغداد والبصرة ذات الاغلبية العربية . وعليه فان



الارث البريطاني في العراق هو تشكيل دوله ضعيفة تحمين عليها حكومة اقلية سنوية موروثه مقرونة بأقصاء الاغلبية الشيعية عن السلطة , وبحركة قومية كردية عاصية , تقااتل بعناد ضد اي حكومة مركزيه في بغداد بمهدف الحصول على الاستقلال(12)

في حين يرى عبد الحسين شعبان ان ومنذ التسعينيات من القرن العشرين اصبحت ازمة الهوية وإشكالياتها مرتبطة بالعوامل والقوى الخارجية الاقليمية والدولية (دون ان يسهما), التي ادركت ضخامة المكاسب التي يمكن ان تجنيها من احياء اشكالية الهوية في العراق عبر استخدامها معايير مختلفة في تحديد هويات المكونات العراقية, واساليب متنوعة في التعاطي معها , وهو ما انعكس في تحديدها لهويه اجزاء هذه المكونات بدلالة انتماءاتها القومية (الاكراد التركمان الأشوريين الكلدان) وتغاضيتها عن انتماءاتها الدينية والطائفية , وتحديدها لهوية جزء اخر من هذه المكونات (القومية العربية) بدلالة انتماءاتها الدينية والمذهبية التي قسمته الي مكونين وهويتين عربيه سنية , عربيه شيعية وتغاضيتها عن انتمائه القومي . بدون ان نعرف لماذا يصنف هؤلاء قوميا واولئك مذهبيا , على الرغم من ان الاكراد والتركمان بحكم كون غالبيتهم من المسلمين منقسمون مذهبيا الى شيعة وسنة(13)

وفي بحث آخر يحدد عبد الحسين شعبان القوه العالمية المسؤولة عن تعميق الصدع في الهوية العراقية حيث يشير الى (ان الاحتلال الامريكي ساهم في تعميق ذلك وبخاصه عند الاطاحة بالدولة ومؤسساتها وكيا نياتها وبالتالي في تشطير الهوية العراقية الجامعة, ولا سيما عند حل الجيش العراقي , واقرار المحاصصة المذهبية والطائفية والاثنية, مما ادى الى احتراب داخلي غذاه امراء الطوائف والمستفيدون من تعميق الانقسام والتشطي في المجتمع العراقي)(14)

ويتفق علي عباس مراد مع ما تقدم بالقول(ان احتلال العراق (امريكا) وسقوط النظام السابق خلقا اجواء لم تعد الديمقراطية فيها نظاما يسمح بإنتاج هوية سياسية جديدة, ان تطبيق الديمقراطية في صورتها المشوهة , ديمقراطية المحاصصة والاختلافات الجذرية بين مبادئ واهداف واساليب العمل السياسي والاجتماعي للقوى السياسية العراقية وعملها ضد بعضها ضد بعض على قاعده المحاصصة هي تجسيد لتلك الاجواء (15)

ومهما اختلفت الدراسات وتباينت حول الاسباب التي صنعت للعراق هوية تعاني من عقد وازمات متواصلة لا تنقطع, فأنتنا نعتقد ان مسؤولية الازمة لا يمكن ان تلقى على

عاتق نمط واحد من الاسباب والعوامل, فمثلما تنوعت صور التعبير عن الازمة في الهوية الوطنية وتعددت, كذلك تنوعت وتعددت اسبابها بين عوامل داخلية لم تكن واحدة ايضا وانما ارتبطت بمستويات مختلفة , بعضها ارتبط بالتاريخ والآخر تعلق بالجغرافية ,ومال البعض الى الدين في حين استعان البعض بعلم الوراثة لأثبات الاختلاف والتفوق ..وهكذا لم نجد عاملا داخليا واحدا وانما عوامل متعددة. واذا توقفنا امام العوامل الخارجية فسنكون ايضا بين تصورات عدة, فهناك من حددها بالدول الكبرى وهناك من ركز على الدول الاقليمية, وهناك من تحدث عن سياسات عالمية وتوازنات اقليمية وهناك من تحدث عن الوقائع والاحداث الكبرى كالحرب العالمية....وهكذا.

وخلاصة القول ان الازمة في الهوية العراقية هي حصيلة للتلاقي والتفاعل بين الداخل والخارج , فالأزمة في الهوية لم تنشأ وتتطور ولم تستمر الا لوجود فواعل داخلية مثلت ارض خصبة لنمو الازمة وتفاعلها. وايضا لوجود سياسات دول عظمى وصغرى وجدت ان من مصلحتها صناعة ازمة هوية في العراق, وليس صنعائها فحسب وانما ادارتها بما يتناسب مع سياستها ومصالحها.

ثالثا : الهوية الوطنية العراقية وصراع الاثنيات:الهوية الاثنية العربية في مواجهة الهوية الاثنية الكردية

تعد الهويات الاثنية من أكثر الهويات المعاصرة شيوعا وأكثرها جدلا على مستوى التعاطي العالمي سياسيا وفكريا,وقد يكون مرد ذلك الاثار المترتبة على منحها الاسبقية على ما عداها من الهويات الاخرى ,وهو ما يعني اثاره قضايا الانفصال وتكوين الدول. وهي مسألة مطروحة على نحو جدي في العراق اليوم .

وعادة ما يعمد بعض الكتاب والباحثين الى التمييز بين الاثنية والعرقية وايضا بين الاثنية والقومية, بيد اننا سنذهب مع الاتجاه الذي يقول بالتقارب بينهم على وفق ماياتي:

1. الهوية الاثنية والهوية العرقية, حيث نجدان هناك من يرادف بين الاثنية والعرق, وهذا ما سارت عليه المعاجم والقواميس البريطانية, ويمكن القول ان الترادف هو من أكثر الاتجاهات شيوعا في الكتابات الاوربية, وسارت الترجمات العربية بهذا الاتجاه , فترجم منير البعلبكي في مورده كلمة Ethnic الانكليزية الى عرق , والامر نفسه



في ترجمة محمد عبد الغني سعودي للكلمة, وفي تمييزه لمفهوم القومية وما يحتويه من مضامين استخدم الدكتور محمد السيد سعيد العرقية في حديثه عن التمايز الاجتماعي القائم على العرقية كترجمة Ethnic situation الى الموقف العرقي . ويمكن القول ان معظم التعريفات والترجمات للأثنية على انها العرقية جاءت انعكاسا لتطور دراسة المفهوم ودلالاته في الكتابات الغربية.(16)

2. الهوية الاثنية والهوية القومية. فعلى الرغم من كون الانتماء القومي او الاثني تجربة حقيقية موضوعية واسباسية في حياة الافراد, الى درجة استعدادهم للتضحية بحياتهم من اجله, الا ان مفهوم القومية والأثنية لا يزال مفهوما غامضا ومختلفا حوله, وعلى الرغم من اختلاف تعريف القومية عن تعريف الاثنية الا ان المشترك بينهما اكثر من المختلف حوله , وهما مرتبطان ارتباطا وثيقا ويعالجان الظاهرة نفسها , وهي تعيين الحدود الاجتماعية والثقافية لجماعة ما.(17)

وبعد تجاوز التداخل اعلاه وهو مهم لموضوعنا. نطرح سؤالنا الأساس هنا وهو هل تقلل الهوية الاثنية القوية من شان الانتماء الى الامة ومن ثم الوحدة الوطنية ؟ والاجابة تتحدد في حال كون المجتمعات متجانسة او متنوعة. ففي الحالات المحدودة التي تكون فيها المجتمعات متجانسة اثنيا, نجد ان الوطنية والاثنية تتداخلان تداخلا تاما. وان امكانية الصدام بين الوطني والاثني لا تذكر, فكلاهما متطابقان, ومن ثم, فأن الروح الوطنية والشعور بالقرب الى الجماعة الاثنية يسيران بالضرورة جنبا الى جنب, فاليابان والهوية اليابانية شيء واحد. ولذلك فأن فكرة وجود هوية يابانية محل ولاء ولكنها مزدوجة ليس لها محل في اليابان.(18)

اما في المجتمعات متعددة الاثنيات (كالعراق) تصبح مسألة التوفيق بين الهوية الوطنية والهوية الاثنية مسألة معقدة, في هذه البلدان نجد ان جماعة اثنية أو دينية أو لغوية عادة ما تمثل الجوهر الاثني للامة , بفضل دورها في انشاء الدولة وكثرتها العددية وسيطرتها السياسية والثقافية , تتولى مسؤولية صياغة هوية وطنية واحدة للبلاد , وتتوقف فرص نجاحها في صياغة هوية وطنية تحظى بقبول مجتمعي على قدرتها وهي الاثنية الاكبر على استحضر استراتيجيات ادارة التعددية الاثنية التي تعمل على استيعاب ومن ثم تحويل التنوع الى عامل



اغناء, وبالعكس اذا كانت اليات ادارة التنوع من قبل الاثنية الاكبر تقوم على الاستبعاد او الاستيعاب القسري , تحول للتنوع الى ازمات مستمرة(19).

ويبدو انموذج الاخفاق في استراتيجيات ادارة التنوع ماثلا وبوضوح في الحالة العراقية, حيث عانت الهوية الوطنية العراقي وماتزال من صراعات الهويات الاثنية . وكان صراعا حادا استحضرت كل ادوات التدمير وتحطيم الارادة. وكان الصراع بين الهوية الاثنية العربية والهوية الاثنية الكردية خير مثال على ذلك.

لم يكن الصدام بين الهويتين الاثنتين وليد الدولة العراقية الحديثة , ولكن قدر لهذه الدولة ان تصبح ميدانه الابرز , وايضا ان تدفع فاتورة حسابه, لقد دخل العرب والکرد عصر القومية على قدم المساواة . فقد كان العرب مثلما كان الكرد جزءا من رعايا الامبراطورية العثمانية المقدسة , ذات الطابع المتعدد اثنيا وثقافيا ودينيا . ولم يكن بوسع هاتين المجموعتين الاثنتين تحقيق صبواتهما بأنشاء دولة-قومية خاصة بكل واحدة منهما . ذلك ان الامة العربية... المثالية التي تخيلها المفكرون في مطلع القرن العشرين والممتدة افتراضا من المحيط الى الخليج لم تتحقق . لكن العرب صنعوا لأنفسهم دولا اقليمية عديدة , او حظوا بمن يصنع لهم مثل هذه الدول الاقليمية . باختصار , نعموا بأنشاء دولة , والتحقق في اكثر من دولة. أما الكرد فلم يصيبوا نجاحا. (20)

وفشل الكرد كان من ذات النقطة التي نجح عرب العراق فيها, واعني هنا ,بريطانيا العظمى, التي اعطت اعترافا ومباركة بالدولة الكرديه المستقلة بموجب معاهدة سيفر الموقعة في العاشر من شهر اب عام 1920. غير انها سرعان ما تراجعت عن وعودها للکرد بتأسيس الدولة المستقلة في معاهدة لوزان الموقعة في الثاني والعشرين من شهر تموز عام 1923 ,عندما افصححت عن رغبتها في الحاق كردستان الجنوبية بالعراق ,والابتعاد عن الترويج لفكرةالدولة الكردية المستقلة . وعلى الرغم من هذا التراجع البريطاني الا ان معاهدة سيفر مثلت نقطه تحول بارزه في تاريخ الهوية الكردية, ومثلت مانعا امامهم للقبول بفكرة العيش في اطار الدولة العراقية , والقبول بمهويتها الوطنية . فحسب سي جي ادموند (ان حلم كردستان المستقلة سجل في وثيقة دولية , ولم ينس الكرد ذلك قط) (21)

ويمكن ان يضاف الى ذلك الوعي السياسي والثقافي الموروث للقوميات الاساسية (الاثنيات الكبرى) في المنطقة وهي (العربية والتركية و الفارسية) فيما يخص نظرتها للاثنيات التي تشاركها سكن الدولة, إذ يطابق الوعي السياسي لهذه القوميات بين وجوده القومي وبين حدود الدولة, فايران فارسية والعراق عربي وتركيا للأتراك. لاغيا بقصد او بدونه حرية القوميات الاخرى على ترابه الوطني. ويعني هذا النوع من الوعي السياسي تاريخ هذه القوميات (العربية , التركية , الفارسية) العريق وتراثها الثقافي الضخم , اذ كانت لها جميعا امبراطوريات معروفة في التاريخ (22)

وعلى الرغم من محاولة الملك فيصل الاول استرضاء الكرد من خلال عدم الإشارة في القانون الاساس لعام 1925 الى علاقه العراق بالعرب في اي شكل من الاشكال, سوى بتحديد اللغة العربية لغة رسمية للبلاد , مع كون افراد النخب السياسية الحاكمة يوم ذاك والمحيطة به من النشطين بالقومية العربية , الا ان ذلك لم يكن كافيا لأقناع الكرد في القبول بالهوية العراقية , وكان ردهم على دخول العراق الى عصبة الامم عام 1932 , والذي يعني احباط مساعي الكرد القومية في كردستان الجنوبية, هو سلسلة من الثورات والانفضاضات القومية ضد الحكومات المتعاقبة والتي استمرت حتى سقوط الملكية وعلان الجمهورية في عام 1958. ولم يكن حصول الكرد على اول اعتراف حقيقي بحقوقهم القومية بموجب اول دستور للجمهورية العراقية الوليدة , والذي عدّ الكرد شركاء العرب في الدولة العراقية .(23) الا ان ذلك لم يضع حدا للصدام بين الهويتين الاثنتين العربية والكردية والذي أصبح في حقب لاحقه اكثر تطرفا وعنفا.

وعلى وفق هذا المنطق التصارعي بين هذه الهويات الاثنية العربية والكردية لم يكن بالإمكان بناء هوية وطنية عراقية واحدة, وقد اثبتت مراحل الصراع الطويلة والمبررة, ان جهود الاثنية المسيطرة (العربية) لم تفلح في فرض مبدا الدولة العربية والشعب العربي , وعلى الرغم من كل جهود الاستبعاد المتمثلة بأساليب الهيمنة والتطهير الاثني والترحيل والاستئصال والاستبعاد. ومقابل ذلك لم تتخل الاثنية الكردية عن التوجه القومي الكردي الذي يتجاوز الانتماء الى الدولة العراقية , الى الانتماء الى كيان مفترض يتمثل بدوله كردستان الكبرى, فقد كان الاكرد ومازالوا يتحسسون من الروابط العربية المشتركة, على الرغم من حرصهم على



التعاون الوطيد مع سائر البلدان العربية فانهم يعلنون بصراحة انهم يرفضون الاندماج في دولة عربية, كما انهم يدركون ان انصهار العراق في وحدة عربية كبرى لا بد ان يؤدي الى قيام دولة كردية مستقلة (24)

كما ان عمليات الاندماج الذي مارسه الاثنية العربية للكرد لم تحقق اهدافها في دمج الكرد في هوية الدولة, بل انها عززت الوعي بوجود هوية مشتركة بين الكرد من مختلف المناطق واللهجات والمعتقدات, من دون ان تزيل بالكامل الحدود المميزة بين الجماعات الفرعية وسط الكرد. وحصل هنا اندماج عامودي في الاثنية الكردية, اندماج الجماعات الفلاحية القبلية التي لم تكن تعتبر سابقا في عداد الاكراد. وقد صار هؤلاء جميعا جزءا لا يتجزأ من الجماعة الاثنية, بل ان بعض الجماعة المسيحية قد اندمجت في الاثنية الكردية ايضا, وهناك طبقه وسطي مثقفة واسعة كردية, ومجال عام كردي, وقد ابتدع المثقفون الكرد الرموز الصالحة للاثنية الكردية مؤلفات التاريخ, اللغويات, الدراسات الفلكلورية, الشعر والنثر الادبي. اما الحركات السياسية فقد ادت دورها في شحذ الحدود الاثنية المميزة للكرد عن الجماعة الاثنية المسيطرة. (25)

ان ما تقدم يمثل نموذجا للصراع بين اثنيات متعارضة, كان يراد لها ان تكون عاملا مؤسسا لهوية الدولة العراقية. ولم يكن هذا الصراع الوحيد, فكل الهويات الاثنية في حالة صراع مستمر مع غيرها ويمكن ان نلاحظ هذا في الاثنيات العربية والكردية والتركمانية والكلدواشورية.. وهكذا

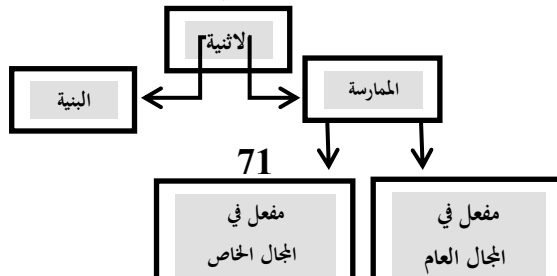
ان استمرار نمط الصراع بين الهويات الاثنية, وتصاعد الهويات الاثنية المتطرفة يؤدي الى اخطار مميتة على الهوية الوطنية الجامعة تتمثل في الاتي:

1. ان سيادة الهويات الاثنية في مقابل الهوية الوطنية يؤدي الى الحديث عن مستويات الهوية الاثنية, والتي تشمل عائلتين من المفاهيم اولهما, بنية الهوية الاثنية وثانيهما, ممارسة التصور الاثني للهوية. والنوع الاول _ لا خوف منه _ يشير الى مجموعة الهويات التي يتعارف شعب ما على وجودها. بصرف النظر عما اذا كان افراده يشعرون فعلا بالانتماء لها ام لا. اما الثاني _ وهو الاخطر _ على الهويات الوطنية, ونعني بها الممارسة. فتشير الى الاستخدام الفعلي لهوية او اكثر من الهويات



- الكامنة في البنية لإرشاد السلوك . بعبارة أخرى يمكن القول ان الممارسة الاثنية تشير الى مجموعة من الهيات المفغلة التي يستخدمها الافراد في سياقات معينة ,واخطرها ممارسة هو تفعيلها في المجال العام وما يرتبط به, من مؤسسات وسلوكيات تصل الى التحكم في نمط التصويت والسلوك الانتخابي , فالتصويت في الانتخابات يكون لأولئك الذين ينتمون للهوية الاثنية من دون النظر الى الانتماء للهوية الوطنية , ينظر المخطط الخاص بالهوية الاثنية ادناه.(26)
2. من الافرازات السلبية لسيادة مفهوم الهوية الاثنية بصورتها المتطرفة على حساب الهوية الوطنية ,هو ذلك الجزء المرتبط بالانتماء فمفهوم الاثنية في العراق يقوم على اساس رابطة الدم, وهو مفهوم عصبي جاهلي يقوم على مبدا انصر اخاك...وهو مبدا خطير يثلم كثيرا من بناء الهوية الوطنية التي تقوم على مبدا الاهداف والمصالح المشتركة لأبناء الوطن الواحد.(27)
3. وايضا من الافرازات السلبية لسيادة الهوية الاثنية بصورتها المتطرفة هو مفهوم الولاء, وهو ينصرف الى اعتبار الاثنية القيمة العليا لديه, ويترتب على هذا الاعتبار ان ولائه لا بد ان يكون للهوية الاثنية لا للهوية الوطنية.(28)
4. من الاخطار التي شكلها سيادة مفهوم الاثنية بهذه الصفات , هو احتمالية ان تحصل نزاعات بين ابناء الوطن الواحد, نتيجة التعارض في طبيعة الاهداف الاثنية من جانب, وما ينجم عن الايمان بهذه الاثنيات المشوهة من بروز افكار التعالي والغرور والتمركز حول الذات, اعتمادا على الموروث القيمي والثقافي لكل اثنية , مما يصعب عندها شيوع متطلبات الحوار والقبول بالأخر والتعددية التي تعد مفاتيح لا غنى عنها لسيادة الهوية الوطنية.(29)
5. ومن الاخطار التي يشكلها سيادة هاجس الصراع الاثني في العراق ,اندفاع الاثنية الاضعف او الاصغر الى الاتكاء على الاخر, سواء كان هذا الاخر من قوميتها خارج حدود الدولة, أم من غير أثنيتها , مما يعد تطاولا وانتهاكا لمفهوم الهوية الوطنية.(30)

(تفريعات مفهوم الاثنية)





المصدر: جاك سبتين وديفيد سيزر , الموازنة بين الهوية الوطنية والهوية العرقية سيكولوجيا , في مجموعة مؤلفين قياس الهوية , ابو ظبي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط1, 2014 ص 235.

رابعا: الهوية الوطنية العراقية والبحث عن العلاج : انتاج الواحد من المتعدد

ان فشل النخب العراقية المتعاقبة في صناعة هوية عراقية جامعة, ادى الى تصاعد مستويات العنف في البلاد, وسادت انماط السلوك العدوانية في العلاقات بين مكونات

النسيج العراقي الفسيفسائي, وغابت حلول الدولة لازمة الهوية, بل في احيان كثيرة - كما اليوم - غابت الدولة نفسها, وعلى طول تاريخها, لم تستحضر الحكومات العراقية من وسائل لحل الازمة في الهوية غير العنف, فقد خاضت الدول حروبا مع مكوناتها هي في حقيقتها حروب مع ذاتها, لم تنجح في صناعة هوية جامعة, بددت ثروات البلد وموارده الهائلة. وبدلا من الاندفاع صوب الانتاج والاستثمار لتحقيق هدف تنمية البلاد ورفاهية المواطن, الذي كان شعارا رفعتة كل الانظمة والحكومات على اختلاف عناوينها وراياتها, اتجهت الى ميادين الحرب وساحات القتال, ظنا" منها, ان اللجوء الى القوة او التهديد بها, سيكون كافيا لتحقيق الوحدة الوطنية, ومن ثم الهوية الوطنية..

وخلاصة الامر ان محاولات صناعة هوية واحدة جامعة لجميع العراقيين, فشلت, لافتقادها للرؤية المستندة الى الروح الوطنية المقرونة بالادارة الرشيدة والمعززة بالأحوال والايام والمواطنة داخليا وخارجيا . .

وحيث ان الازمة في الهوية الوطنية تبدو اليوم في اعلى درجاتها وتمثلت في بعض مظهراتها في تصاعد الحديث عن الانفصال هنا وهناك, والاتكاء الى الخارج دولا وجماعات وفق منطق الاعماق الاستراتيجية, وفوضى السلاح وعدم احتكار الدولة له, وتفشي الفساد وتمددده, تصاعد الارهاب وتعاضمه..... وغير ذلك.

ويمكن ان نحدد ابرز القضايا التي يمكن من خلالها تلمس معالجات جادة لازمة الهوية, وهي قد تكون بحاجة الى نقاط اخرى تعززها ولكن بكل الاحوال نعتقد انها تشكل منطلقا حقيقيا لمعالجة الازمة في الهوية على وفق فكرة الواحد من المتعدد. وتمثل في:

1. طالما كان العراق بلدا متنوعا ومتعددا سياسيا وأثنيا ودينيا ولغويا وعشائريا, فمن الافضل والأنسب والأصلح للعراق دولة وشعبا ان يتبنى هوية سياسية واحدة, هي الهوية الوطنية القائمة على اساس ومعيار سياسي لا اثني ولا ديني, وهو معيار المواطنة..(31)

2. ان اعتماد الهوية الوطنية وتبنيها, والتوكيد على علويتها وتفوقها على الهويات الاخرى لا يلغي او يتجاهل الهويات الاخرى كالاثنية والدينية والعشائرية, انما ستميز الهوية الوطنية عن الهويات الاخرى بكونها سياسية والاخرى غير سياسية.



- فالهوية الاثنية تمثل منظومات ثقافية وحضارية وليست سياسية , وكذلك الهوية الدينية والهويات الاخرى فهي لا يمكن ان تمثل هويات سياسية (32).
3. ان من الخطوات الاولى التي لا غنى عنها لإعادة تماسك المجتمع العراقي, ومن ثم مواجهة التحديات الراهنة واعادة بناء الهوية الوطنية على اسس صحيحة ومقبولة , تنطلق من الغاء وتحريم الطائفية والعنصرية بجميع اشكالها ومظاهرها, ومحاسبة مرتكبيها والمروجين لها والمتواطئين بالسكوت عنها. (33)
4. الغاء اعتماد المحاصصة بجميع مسمياتها وسيلة لتولي المناصب العليا في الدولة العراقية. وهو الاسلوب الذي عزز من هيمنة الهويات الفرعية, واضعف من تأثير الهوية الوطنية. وتستند المطالبة بالغاء هذه الوسيلة الى عدم وجود نص دستوري يسمح بذلك, فضلا عن خطورته على مفهوم الهوية الجامعة , وتبديده للطاقات والكفايات من خلال اعتماد مبدا الولاء للهويات الفرعية الثانوية دون الهوية الوطنية. (34)
5. معارضة بل ومحاربة اي توجه او محاولة من اي جهة كانت , سلطة سياسية او غيرها, لبناء الهوية الوطنية بشكل قسري, من خلال استراتيجيات الادمج , التي تنطوي على عملية ربط الهويات المنفصلة والثقافات الفرعية المتميزة بالهوية الوطنية بشكل قسري , والتأكيد على ان الاسلوب الامثل هو عملية الاندماج الطوعي , والذي هو اعتراف بثقافة وهوية هذه الجماعات التي تحاول الاحتفاظ بتمييزها من ناحية , وترغب في الارتباط بثقافة وهوية الكل الوطني , من ناحية اخرى. (35)
6. التأكيد على اهمية عنصر المشاركة الحقيقية والفاعلة في تشكيل هوية الدولة الوطنية , وهي من مستلزمات البناء الانساني الديمقراطي الذي يؤمن بالإنسان كقيمة ودور ورسالة. ويؤمن بالأمة بوصفها وجوداً حقيقياً أصيلاً لا يمكن القفز على ارادتها وسيادتها . والمشاركة ايضا من اهم استحقاقات المواطنة وفروضها العلمية , وبانتفائها لا يكون للمواطنة من معنى , ولا تعدو ان تكون السلطة عندها سوى قوة استبعاد لرعايا الدولة. ان المشاركة تعني الحضور والمساهمة الحرة الحقيقية في ظل دولة القانون والمؤسسات . (36)



7. تأسيس احزاب سياسية ذات قاعدة وطنية شاملة . اذ ليس بين الاحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية العراقية التي تشارك في الحكم او التي لا تشارك. أي حزب سياسي شامل ينطلق من قواعد وطنية لا طائفية (وان ادعت جميعها خلاف ذلك). كل حزب من هذه الاحزاب يمثل طائفة او مذهبها او اثنية, ولا يمثل الشعب العراقي ككل. فهي من هذه الناحية ليست احزاب توحيد او تمثيل للشعب أو الوطن في مجموعة, فالغالبية الساحقة من اعضاء كل حزب من هذه الاحزاب ينتمون الى مذهب أو طائفة أو اثنية دون غيرها , وان صدف وجود عدد قليل من اعضاء اي حزب من هذه الاحزاب من مكون غير مكون الاغلبية فيها , فان قيادات هذه الاحزاب تكاد ان تكون مقتصرة على ابناء المكون التي تمثلها وتصدر عنها (37). ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لتشريع قانون للأحزاب السياسية يأخذ على عاتقه تنظيم العمل الحزبي في العراق باتجاه بناء سليم للهوية العراقية عابر للهويات الفرعية .

خاتمة

مهما قيل في الهوية الوطنية العراقية من اراء وافكار ومعالجات فأنها تبقى بحاجة الى جهود جهات ومؤسسات كثيرة وفي مقدمة ذلك جهود ابنائهم, الذين عليهم ان يبحثوا الخطى للقفز على مشكلاتهم, وعليهم في البداية مراجعة تاريخهم, لا بقصد استحضاره واستدعاء العقد فيه, ولكن بقصد تشخيص الاخطاء والوقوف على العلل المسؤولة عن حالة الاختلاف والتقهقر , بهدف تجاوزها .

فالعراق اليوم امام مفترق خطير تبدو الهوية اهم منزلقاته الخطيرة, فهي تبدو الارض الرخوة التي لا يصمد عليها ولا يستقيم اي بناء مهما استجمع من عناصر القوة والمنعة. وهي في ذات الوقت المنفذ الملائم بل والمثالي لكل ارادات التقسيم والتجزئة على اختلاف مصادرها ودوافع المالكين لها . ولهذا تبدو مهمة انتاج هوية وطنية جامعة لكل مديات التنوع واشكاله أولوية تتقدم على المهام الاخرى , وهي مهمة تشترك في تحمل مسؤولياتها جهات عدة: نخب سياسية , وقوى مجتمعية , ومرجعيات دينية , ووسط ثقافي واعلامي , ومراكز بحث علمي واكاديمي.... الخ



ان القناعة التي ينطلق منها هؤلاء وتؤطر عملهم , هي ان النجاح في هذه المهمة العسيرة , مهمة بناء الهوية الوطنية الجامعة , يعني الانطلاق الى الامام والتطلع الى المستقبل الذي سيكون عنوانه الدولة المستقرة القوية , دولة الجميع . اما في حالة الفشل فعلى الجميع الاستعداد للمستقبل المجهول .

الهوامش

- (1) ابراهيم الحيدري, اعادة انتاج الهوية العراقية , مجلة الثقافة الجديدة, بغداد, العدد 317, 2006, ص 102.
- (2) حنا بطاطو, العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية, ترجم عفيف الرزاز, الكتاب الاول, طهران , منشورات فرصاد , ط1, 2005, ص 44
- (3) المصدر نفسه, ص 44 .
- (4) عبد الكريم الازري, مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى صدام, لندن, دون ناشر, 1991, ص 3 .
- (5) ابراهيم الحيدري , مصدر سبق ذكره, ص 102.
- (6) قارن :محمد عبد العزيز ربيع , الثقافة وازمة الهوية العربية منتدى الفكر العربي , عمان , العدد 179, 2000, ص 115.
- (7) فارس كمال نظمي , الخرومون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية , المركز العلمي العراقي, بيروت, دار ومكتبة البصائر , 2010 , ص 33.
- (8) وليد سالم محمد , مأسسة السلطة بناء الدولة _ الامه (دراسة حالة العراق) اطروحة دكتورا ه غير منشورة, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 2012, ص 111.
- (9) المصدر السابق نسخة, ص 111
- (10) حسين درويش العادلي, المواطنة, العراق, دار المرتضى, ط 2, 2006, ص \ 81 \ 21.
- (11) حسن العلوي , الشيعة و الدولة القومية في العراق 1914-1990 ايران , دار الثقافة للطباعة والنشر , دون تاريخ , ص 159 .
- (12) جاريت سنا تسفيلد , الانتقال الى الديمقراطية: الارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية , في مجموعة مؤلفين , المجتمع العراقي , حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات, معهد الدراسات الاستراتيجية , بغداد _ بيروت, الفرات للنشر والتوزيع, ط1, 2006, ص 350
- (13) عبد الحسين شعبان , صراع ام جدل الهويات في العراق , مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, العدد 369, 2009, ص 145
- (14) عبد الحسين شعبان, جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة, بيروت, الدار العربية للعلوم ناشرون , ط1, 2010, ص 98
- (15) علي عباس مراد, اشكالية الهوية في العراق الاصول والحلول, ضمن احمد بعلبكي واخرون الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1 2013, ص 313.



- (16) محمد عاشور مهدي, التعددية الاثنية ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية , عمان , المركز العلمي للدراسات السياسية, 2002, ص 28
- (17) عزيز حيدر , دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية : دراسة في الهوية الجماعية للعرب في اسرائيل , في احمد بعلبكي , مصدر سبق ذكره , ص 401.
- (18) جاك سيتين وديفيد سيزر , الموازنة بين الهوية الوطنية والهوية العرقية سيكولوجيا , في مجموعة مؤلفين قياس الهوية , ابو ظبي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط1, 2014 , ص 235 .
- (19) المصدر نفسه , ص 235 .
- (20) فالح عبد الجبار , القومية العربية بإزاء القومية الكردية في مجموعة مؤلفين , الاثنية والدولة: الاكرد في العراق وايران وتركيا , ترجمة عبد الاله النعيمي , بغداد _ بيروت معهد الدراسات الاستراتيجية , الفرات للنشر والتوزيع , ط1 , 2006 , ص 435
- (21) نقلا عن احمد غالب محي جعفر الشلاه , الهوية الوطنية العراقية (دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية) أطروحة دكتورا غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2010 , ص 105 .
- (22) اسماعيل شاکر الرفاعي , الدولة والكرد وثقافة الفرقة الناجية , مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني , كركوك , مطبعة الشهيد ازيد هور امي , 2009 ص 40 .
- (23) انظر المادة (3) من دستور الجمهورية العراقية المؤقت , الصادر في 27 تموز 1958 .
- (24) هه زار صابر امين , اشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية امودجا) رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية جامعة بغداد , 2008, ص 159 .
- (25) مارتن فان برونسين , الاكرد وبناء الامة , ترجمة فالح عبد الجبار , بغداد بيروت , معهد الدراسات الاستراتيجية , الفرات للنشر والتوزيع , ط 1 , 2010 , ص 53 .
- (26) كانشانتشاندارا , قاعدة بيانات بنائية للأغرافيا المؤسسات , ضمن مجموعة مؤلفين قياس الهوية , مصدر سبق ذكره , ص 350 .
- (27) ابراهيم الحيدري , مصدر سبق ذكره , ص 101.
- (28) المصدر نفسه , ص 101 .
- (29) بتول حسين علوان , المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر , بغداد , مكتب الغفران للخدمات الطباعية , ط 1 , 2013 , ص 243 .
- (30) المصدر نفسه , ص 243 .
- (31) عامر حسن فياض , العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة , عمان , دار اسامة , ط 1 , 2009 , ص 150
- (32) وليد سالم محمد , مصدر سبق ذكره , ص 112.
- (33) عبد الحسين شعبان , جدل الهويات في العراق , مصدر سبق ذكره , ص 98 .
- (34) حيدر ادهم الطائي , مظاهر قانونيه للطائفية في العراق , مجلة شؤون مشرقية , مركز دراسات المشرق العربي , بيروت , العدد 1 , 2008 ص 151
- (35) وليد سالم محمد مصدر , سبق ذكره , ص 62 .
- (36) حسين درويش العادلي , مصدر سبق ذكره , ص 27 .
- (37) حليم بركات , الهوية ازمة الحدائة والوعي التقليدي , بيروت , رياض الرئيس للكتب والنشر , ط1 , 2004 , ص 25 .

